

آثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في القطاع الصناعي في مصر
خلال الفترة من ٢٠١٨/٢٠١٧-٢٠٠٣/٢٠٠٢

The effect of foreign direct investment on growth in the industrial sector
in Egypt
During the period from 2002 / 2003-2017 / 2018

إعداد

د. أحلام مرسى محمد السنطاوى^(١)

مدرس بقسم الاقتصاد والمالية العامة - كلية التجارة - جامعة المنوفية

^١ أحلام مرسى محمد السنطاوى، مدرس بقسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية التجارة - جامعة المنوفية

آثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في القطاع الصناعي في مصر

خلال الفترة من ٢٠٠٣/٢٠٠٢ - ٢٠١٨/٢٠١٧

الملخص:

تعانى مصر كغيرها من الدول النامية من فجوة بين الادخار الفعلي والاستثمار المخطط له، وحيث أن مصر مكبلت بالديون الخارجية والداخلية، وأصبح الأمل معقود على تمويل هذه الفجوة عن طريق التمويل الخارجي ولاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر، ليس فقط بهدف التمويل وإنما أيضاً بهدف نقل التكنولوجيا الحديثة والمهارات الإدارية وتحفيز المشروعات المحلية على رفع كفاءتها لمواجهة المنافسة الداخلية والخارجية..... إلخ، ومن ثم التسريع بعملية النمو والتنمية الاقتصادية، وحيث أن مصر من الدول التي فتحت الباب على مصرعيه للاستثمار الأجنبي المباشر منذ بداية التسعينات، وفي إطار اختلاف الباحثين حول جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو والتنمية، باتت من الأهمية دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو والتنمية وقد اقتصرنا على دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في القطاع الصناعي بدون البترول خلال الفترة من ٢٠٠٣/٢٠٠٢ - ٢٠١٨/٢٠١٧، لأنه القطاع المعول عليه دفع عملية التنمية في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصر. وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في القطاع الصناعي بدون البترول، وعلى العكس أكدت الدراسة على علاقة ذات دلالة معنوية بين العمالة والنمو في القطاع محل الدراسة.

The effect of foreign direct investment on growth in the industrial sector in Egypt

During the period from 2002 / 2003-2017 / 2018

Abstract:

Like other developing countries, Egypt suffers from a gap between actual savings and planned investment, and since Egypt is shackled by external and internal debts, and hope has come to finance this gap through external financing, especially foreign direct investment, not only for the purpose of financing but also for the purpose of transferring modern technology and skills Administrative and stimulating local projects to raise their efficiency to face internal and external competition etc, and then accelerate the process of economic growth and development, and that Egypt is one of the countries that opened the door to its expatriate foreign direct investment since the beginning of the nineties, and within the framework of the researchers' disagreement about the feasibility of investment Foreign direct growth and development, it became important to study the impact of foreign direct investment on growth and development. The study was limited to studying the impact of foreign direct investment on growth in the industrial sector without oil during the period from 2002 / 2003-2017 / 2018, because it is the reliable sector to pay a process Development in the economic and social development plans of Egypt. The study concluded that there is no significant relationship between foreign direct investment and growth in the industrial sector without oil. On the contrary, the study confirmed a significant relationship between employment and growth in the sector under study.

Key words: foreign direct investment - industrial growth - Egypt

مقدمة:

يعانى الاقتصاد المصري كغيره من اقتصاديات الدول النامية من فجوة بين الاستثمار المحلى المخطط له وبين الادخار المحلى المتوقع والفعلى، وهذه الفجوة تزداد منذ عام ٢٠١١/٢٠١٠ فقد كانت الفجوة عام ٢٠١١/٢٠١٠ تمثل (٤,١%) من إجمالي الناتج المحلى وبلغت عام ٢٠١٤/٢٠١٣ (٨,٠%) وبلغت عام ٢٠١٦/٢٠١٥ (٨,٩%) وبلغت (١١,٨) عام ٢٠١٧/٢٠١٦، وحيث أن مصر مكبله بالديون الخارجية وتعانى من نقص الاحتياطي من النقد الأجنبي ولا يعول على المنح والهبات الأجنبية في سد هذه الفجوة، فإن الأمل معقود على تدفق الاستثمار الأجنبي إلى مصر لسد هذه الفجوة ولاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر، ودعما لذلك بادرت الدولة بالمؤتمر الاقتصادي بشرم الشيخ وتعديل قانون الاستثمار واستصدار حزمة من التشريعات واللوائح وتبنى برامج تدريبية للعمال ، وإدخال أطر جديد في التعليم تركيزاً على التعليم المهني كإنشاء الجامعات التكنولوجية وغيرها من الوسائل التي من شأنها جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي إلى مصر، ليس فقط من أجل تمويل الفجوة التمويلية وإنما لما ينقله الاستثمار الأجنبي من ابتكارات تقنية حديثة ومعرفة ومهارات إدارية وتنظيمية وتسويقية وتوفير فرص عمل وفتح أفق جديدة للتصدير ومن ثم تحسين وضعية ميزان المدفوعات، إضافة الى المنافع الغير مباشرة للشركات المحلية نتيجة للمعاملات بين الشركات المحلية والأجنبية وخلق مناخ يحفز الشركات المحلية على رفع قدرتها الإنتاجية، مما يعمل على زيادة النمو الاقتصادي.....إلخ.

هذا وقد يكون من الخطأ التصور بأن المنافع التي يمكن أن تجنيها مصر من الاستثمار الأجنبي دون تكلفة، فالمستثمرون لهم أهداف ودوافع من تدويل أنشطتهم، كما أن الحكومات التي تشجع شركاتها الوطنية على الاستثمار في دول أخرى بلا شك تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية، وتتوقف درجة استفادة كل طرف على سياسات وممارسات الطرف الآخر.

وحيث أن مصر ليست حديثة العهد بعلاقتها مع المستثمر الأجنبي، ولكن فتحت الباب على مصرعيه منذ عام ١٩٩٠/١٩٩١ مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وزيادة نشاط سوق المال، وعليه بات ملحاً تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في مصر ، وحيث أن القطاع الصناعي هو هدف السياسات الاقتصادية في الخطط الاقتصادية السابقة والحالية لدعم التنمية لارتفاع القيمة المضافة في هذا القطاع، وما يوفره من فرص عمل إضافة الى ما يعول عليه من تحسين ميزان المدفوعات والاستفادة من الموارد المتاحة..... وغيرها. فسوف تقتصر الدراسة على تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الصناعي في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٣/٢٠٠٢-٢٠١٧/٢٠١٨.

^١البيانات محسوبة بواسطة الباحث اعتمادا على البيانات المنشورة من:

- النشرة الاقتصادية، العدد الأول ، المجلد السابع والستون، ٢٠١٧.
- العدد الأول ، المجلد الثالث والستون، ٢٠١٣.....

الدراسات السابقة:

- إن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو موضع اهتمام من الباحثين ومتمخذي القرار لاختلاف الآراء حول جدواه ، فبعض الدراسات تظهر العلاقة الإيجابية بينة وبين النمو في قطاع الصناعة ومن بينها:
- دراسة لـ (2001) Zhang عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو في إحدى عشر دولة نامية من أمريكا اللاتينية وآسيا خلال الفترة من ١٩٧٠-١٩٩٧، وقد استنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز تسريع النمو عندما تتسم الدولة بالاستقرار الكلي، وتتبنى النظام الحر وتشجع الاستثمار الأجنبي الموجه للتصدير وتهتم بالتعليم وتنمية العنصر البشري، أي أنه استنتج أن لسياسات الدول المتلقية للاستثمار دور في أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو.
 - واستنتجت دراسة (2011) Akulava تبحث الورقة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الأداء الاقتصادي في القطاع الصناعي خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٩، وقد أظهرت النتائج التي تم الحصول عليها أن توزيع رأس المال الأجنبي عبر قطاعات الاقتصاد يحدد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الأداء الاقتصادي. فقد كشفت النتائج عن التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر (صناعة البناء ، وتكنولوجيا المعلومات ، والعقارات ، والآلات ، وصناعة المواد الغذائية والوقود) والسلبى (التعدين الأسود ، ومواد البناء ، والغابات ، والاتصالات ، والثقافة.
 - دراسة لـ (2016) Samal and Venkat rama تسعى هذه الورقة لتقييم دور الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الصناعة التحويلية في الهند (دخل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الهند عام ١٩٩١)، وقد اتخذ الباحث الفرضية (H0) وتنص على ان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى قطاع الصناعة التحويلية يطور الحالة الاقتصادية للصناعة وكذلك الدولة مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي (He). ومن ثم فقد تناولت هذه الورقة متغيرين من الدراسة لاستخلاص كيف تؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع التصنيع في الهند وكيف تؤثر على النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي. وتوصلت الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي في كل من قطاع الصناعة وزيادة نمو الناتج المحلي.
 - استهدفت دراسة (2018) Sinha, Modak and Sengupta تحليل وقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي في الهند خلال الفترة من ٢٠٠٩/٢٠١٥، وافترضت الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز النمو من خلال تأثيره الإيجابي على الإنتاجية والكفاءة ومن خلال انتشار التكنولوجيا، وتوصلت إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعزز بشكل كبير نمو الإنتاج في الصناعات الهندية.
- هذا وقد أظهرت بعض الدراسات الأثر السلبى للاستثمارات الأجنبية الوافدة للقطاع الصناعي منها:
- تحلل دراسة (2016) Mohamed الآثار المختلفة للاستثمارات الأجنبية الواردة من فرنسا وإسبانيا على إجمالي إنتاجية العامل (TFP) المتعلقة بقطاع الصناعات التحويلية (٢٢ فرع من القطاع) في المغرب خلال الفترة من ١٩٨٥-٢٠١٢، وتوصلت الدراسة الى أن تأثير الاستثمارات الفرنسية على TFP سلبى

- وله أهمية إحصائية خاصة في الصناعات التكنولوجية المتوسطة والعالية. أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي فقد كان الأثر إيجابى وذو دلالة إحصائية بغض النظر عن تصنيف مستوى التكنولوجيا.
- تناولت دراسة ل العزاوي وعبيس (٢٠١٦) طرحت هذه الورقة السؤال التالى: ما أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي العراقي؟ وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث، تناول الاول مراجعة نظرية للاستثمار الاجنبي المباشر، فيما تناول الثاني واقع القطاع الصناعي في العراق، أما المبحث الثالث فقد تناول قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على معدلات نمو القطاع الصناعي في العراق، ومن اهم الاستنتاجات التي خرج بها البحث هو عدم وجود علاقة معنوية بين متغيري البحث.
- دراسة داود وعريبات (٢٠١٥) تناولت أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نمو إنتاجية الصناعات التحويلية في الأردن للفترة ١٩٩٥-٢٠١٥، وتشير النتائج إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسهم في علاج مشكلة انخفاض إنتاجية الصناعة التحويلية الأردنية، وإنما يستفيد من الموقع، وعلى الدولة تعديل سياستها بتشجيع الاستثمار الاجنبي للدخول في مشروعات مشتركة مع الاستثمار المحلي ولاسيما في المشروعات ذات التقنية العالية.
- تم في دراسة ل Gang and Wang (2007) اختبار آثار الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على تكوين رأس المال المحلي والصادرات والواردات ونمو الناتج المحلي الإجمالي للصين. ولتحقيق هذا الهدف تم تقدير أربع معادلات اقتصادية باستخدام مجموعة بيانات تغطي الفترة ١٩٨٠-١٩٩٩، وأظهرت نتائج الانحدار أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر قد حفز الاستثمار المحلي في الصين، كما وجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد أدى إلى زيادة كبيرة في صادرات وواردات الصين.
- مما سبق يتضح اختلاف نتائج الدراسات حول جدوى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي، فهناك من يرى أن للاستثمار الأجنبي أثر إيجابي على النمو في القطاع الصناعي وهناك من يرى العكس، كما أن بعض الدراسات أرجعت اتجاه الأثر سواء كان سلبى أم إيجابى إلى العوامل الداخلية للدولة المتلقية للاستثمار، وتوصلت بعض الدراسات الى مجموعة من الاشتراطات لضمان تحقق الاثر الايجابى للاستثمار الاجنبي، ولذلك برزت أهمية دراسة واقع وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في مصر لتحديد مدى مساهمته في تحقيق أهداف التنمية .

مشكلة البحث:

فتحت مصر أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي سواء المباشر وغير المباشر ومنحته العديد من المزايا والتيسيرات، أملا في تسريع عملية التنمية الصناعية بإنشاء مشروعات جديدة ورفع القدرة التنافسية والتصديرية للمشروعات وهو مالم يتحقق، حيث تراوحت مساهمة القطاع الصناعي بدون البترول في الناتج بين (١٧-١٩%) بمتوسط قدره ١٨% خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٨ _ ٢٠١٥ / ٢٠١٦، ولم يحدث تغير هيكلي في قطاع الصناعة لصالح الصناعات التحويلية حيث استقرت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي

الإجمالي خلال نفس الفترة بين (١٦- ١٨%) بمتوسط قدره ١٧% في المتوسط خلال نفس الفترة^١، وعليه لم يحدث نمو أو تنمية في القطاع الصناعي يتناسب مع نمو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وما منح من تيسيرات، وهو ما يستدعي دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الصناعي في مصر لمعرفة قوة واتجاه العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي.

فروض الدراسة:

لا توجد علاقة ذو دلالة معنوية بين نمو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي في مصر، أو أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر ليس لها أثر على النمو الصناعي.

منهج وحدود الدراسة:

استخدام المنهج الوصفي والتحليلي في الدراسة. وتقتصر الدراسة على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي بدون البترول.

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من أهمية المرحلة التي يمر بها الاقتصاد المصري وفتح الباب على مصرعيه أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وطالما يوجد خلاف بين الاقتصاديين حول جدوى الاستثمار الأجنبي وأثره على النمو والتنمية في الدول المضيفة، أصبح من الأهمية تحليل دوره وتحديد مساهمته في تحقيق المستهدف في الخطة الاقتصادية لتنمية قطاع الصناعة بدون البترول في مصر، ومدى تناسب هذه المساهمة مع ما منح من امتيازات وتيسيرات وإعفاءات.

أهداف البحث:

- التعرف على واقع القطاع الصناعي بدون البترول في من خلال عرض وتحليل التطور الذي طرأ على القطاع، ولاسيما بعد مرور ما يقرب من ثلاثون عاماً على برنامج الخصخصة، وفتح الباب على مصرعيه أمام الاستثمار الخاص ولاسيما الاستثمار الأجنبي.
- تحديد قوة واتجاه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في القطاع الصناعي للوقوف على مدى جدوى السياسات السابقة الموجهة للاستثمار الأجنبي المباشر.
- رصد اهم العوامل المحفزة للنمو في القطاع الصناعي بخلاف الاستثمار الأجنبي المباشر.

وسوف يتم ذلك على النحو التالي:

أولاً: واقع القطاع الصناعي في مصر.

ثانياً: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

ثالثاً: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي بدون البترول في مصر.

رابعاً: النتائج والتوصيات .

^١النسب محسوبة إعتماًداً على البيانات المنشورة على موقع البنك المركزي المصري. <https://www.cbe.org.eg>

أولاً: واقع القطاع الصناعي في مصر:

يضم قطاع الصناعة في مصر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٠) أنشطة ما بعد الحصاد، وأنشطة التعدين واستغلال المواد والتي تشمل نشاط استخراج البترول والغاز الطبيعي، والصناعات التحويلية، ونشاط معالجة وتدوير المخلفات والنفايات إضافة إلى إصلاح المركبات وإصلاح أجهزة الحاسب الألى والسلع الشخصية والمنزلية.

وتتراوح مساهمة قطاع الصناعة بدون البترول في الناتج المحلي الإجمالي بين (١٧-١٩) % خلال الفترة من ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وحتى ٢٠١٨/٢٠١٧ بمتوسط قدره ١٨% وهو ما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (١)

مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الأجمالي

بيان	الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الجارية (مليون جنيه)	ناتج القطاع الصناعي بدون قطاع البترول (مليون جنيه)	مساهمة القطاع الصناعي بدون البترول في الناتج المحلي الإجمالي
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٩٠٦١٩,٤	٧٣٠١٩,٩	٠,١٩
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤٥٦٣٢٢,٤	٨٤٤٥١,٨	٠,١٩
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٥٠٦٥١١	٩٠٨٢٨,٨	٠,١٨
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥٨١١٤٤,١	٩٩٦٣٠,٣	٠,١٧
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٧١٠٣٨٦,٦	١١٧٤٨٢,٦	٠,١٧
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٥٥٣٠١,٨	١٤٢٤٥٩,٥	٠,١٧
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٩٩٤٠٥٥,١	١٦٨٥٢٤,٦	٠,١٧
٢٠١٠/٢٠٠٩	١١٥٠٥٨٩,٦	١٩٨٩٦١	٠,١٧
٢٠١١/٢٠١٠	١٣٠٩٩٠٥,٧	٢٢١٥٤٨	٠,١٧
٢٠١٢/٢٠١١	١٧١٣١٤٦	٢٩٣٢٩٨,١	٠,١٧
٢٠١٣/٢٠١٢	١٩٢٤٨٠٧,٩	٣٣٣٩٦٩,٥	٠,١٧
٢٠١٤/٢٠١٣	٢٢٠٥٥٩٤,٣	٣٨٥٦٣١,٢	٠,١٧
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٤٧٣١٠٠	٤٤٠٠٦٨,٩	٠,١٨
٢٠١٦/٢٠١٥	٢٦٧٤٤٠٩,٥	٤٩٢٨٩٩,٢	٠,١٨
٢٠١٧/٢٠١٦	٣٤٠٩٥٠٣,٧	٦١٥٨٠٩	٠,١٨
٢٠١٨/٢٠١٧	٤٣٣٣٨٩٨	٧٧٨٣١٩,٦	٠,١٨

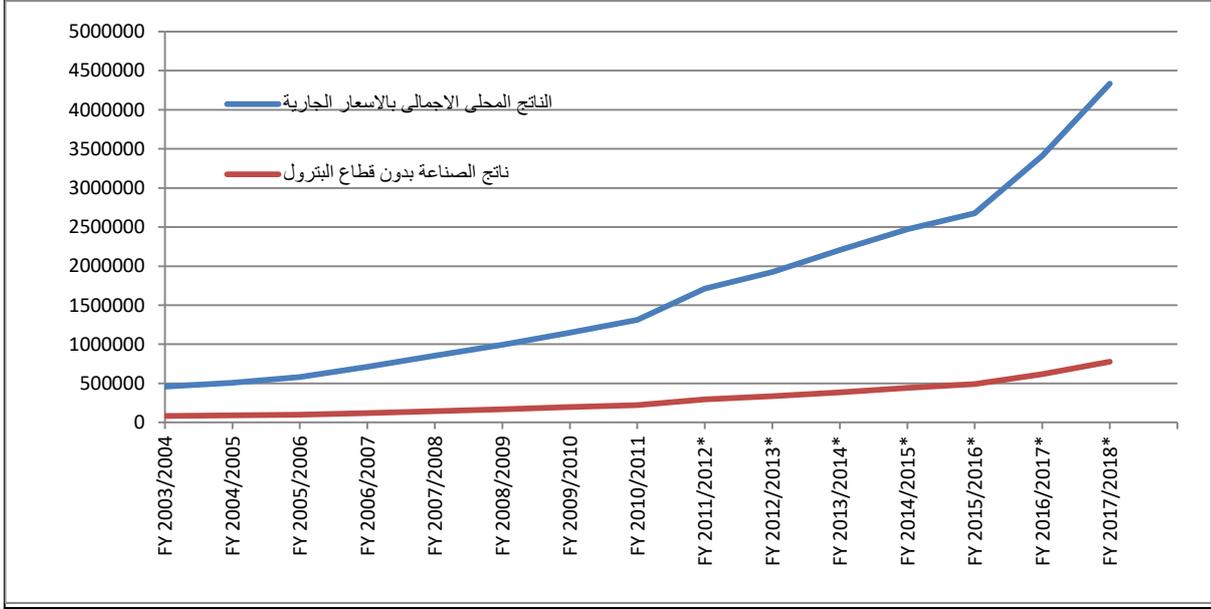
المصدر:

- بيانات العمود الأول <https://www.cbe.org.eg> -
- بيانات العمود الثاني: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي أعداد متفرقة.
- بيانات العمود الثالث: محسوبة.

^١البيان محسوب اعتماداً على البيانات بالجدول رقم (١)

هذا وقد أخذ الناتج المحلي الإجمالي نفس اتجاه الناتج من قطاع الصناعة بدون البترول بصفة عامة خلال فترة الدراسة، وهو اتجاه تصاعدي وفي نفس الاتجاه وهذا يوضح قوة العلاقة الإيجابية بينهما، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (١)
الناتج المحلي الإجمالي وناتج الصناعة بدون البترول

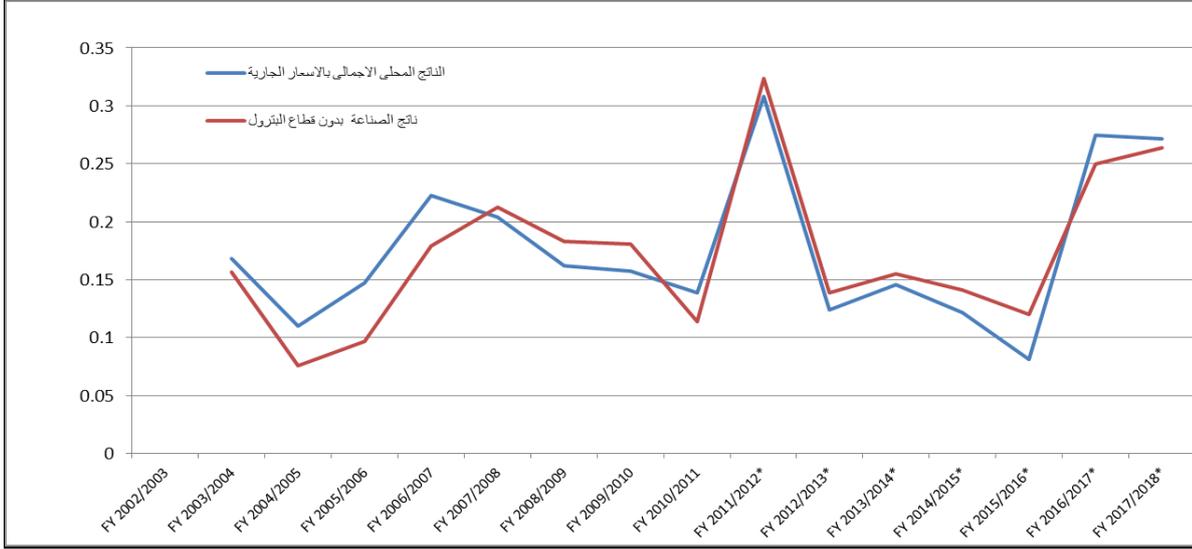


المصدر :

- تم بواسطة الباحث اعتماداً على البيانات المنشورة على موقع البنك المركزي المصري. <https://www.cbe.org.eg>

كما يؤكد قوة العلاقة بين ناتج قطاع الصناعة والناتج المحلي الإجمالي معدل النمو بكل منهما خلال فترة الدراسة، حيث يتضح اتخاذ كلاً منهما نفس الاتجاه صعوداً وهبوطاً وهو ما يشير إلى قوة الارتباط المتبادل بينهما وفي نفس الاتجاه صعوداً وهبوطاً كما يتضح من الشكل التالي:

الشكل رقم (٢)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وناتج القطاع الصناعي



المصدر :

- تم بواسطة الباحث اعتماداً على البيانات المنشورة على موقع البنك المركزي المصري <https://www.cbe.org.eg>

ويتضح من الشكل السابق انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وناتج قطاع الصناعة قبل عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وقد يرجع ذلك إلى التوتر في منطقة الشرق الأوسط بسبب حرب الخليج ثم أخذ في الارتفاع رغم التذبذب في معدل النمو لكلا المتغيرين، حيث يعود هذا الارتفاع في معدل النمو إلى استقرار الأوضاع في منطقة الخليج وإلى اتخاذ الدولة عدد من الإجراءات التي من شأنها تحسين بيئة الاستثمار والتشغيل كتخفيض بنود التعريفية الجمركية، والعمل على استقرار أسعار الصرف وأيضاً ارتفاع التكوين الرأسمالي إلى ١١,٣% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ مقابل ٦,٣% في السنة المالية السابقة، مما انعكس على معدل النمو وأستمر في الارتفاع حتى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ثم أخذ المؤشر في الانخفاض حتى عام ٢٠١٠/٢٠١١ والذي يمكن إرجاعه إلى الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ ومن ثم التباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو وأيضاً نتيجة لثورة يناير ٢٠١١ وما تلاها من عدم استقرار سياسي وأمنى واقتصادي، ثم أخذ في الارتفاع عام ٢٠١١/٢٠١٢ ثم ما لبس أن أنخفض في العام التالي، وقد يرجع ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وسيادة حالة عدم اليقين على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي بسبب الثورات المتتالية في بعض الدول العربية ومن ثم استمرار التوتر بمصر والمنطقة العربية، ثم أخذ المؤشر في الارتفاع بعد عام ٢٠١٥/٢٠١٦.

وللتأكد مما سبق سيتم تحليل تطور صافي القيمة المضافة في القطاع الصناعي والصناعي بدون البترول

والذي يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

الأهمية النسبية للقيمة المضافة بالقطاع الصناعي بدون البترول

بيان	القيمة المضافة في إجمالي القطاع الصناعي (القيمة بالمليار جنيه)	القيمة المضافة في القطاع الصناعي بدون البترول (القيمة بالمليار جنيه)	مساهمة القطاع الصناعي بدون البترول في توليد القيمة المضافة لأجمالي القطاع الصناعي	معدل نمو القيمة المضافة بالقطاع الصناعي بدون البترول
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٧٩,٨	٣٥,٩	٠,٤٥	--
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٩٠,١	٢٦	٠,٢٩	٠,٢٨-
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٠٠,١	٢٤,١	٠,٢٤	٠,٠٨-
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٥٠,٩	٥٦,٢	٠,٣٧	١,٣٤
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٦٥	٦٦,١	٠,٤٠	٠,١٨
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٩٠,٤	٩٨,٨	٠,٥٢	٠,٤٩
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٤٧	١٠٥,٢	٠,٤٣	٠,٠٧
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢١٤,٧	٧٩,٢	٠,٣٧	٠,٢٥-
٢٠١١/٢٠١٠	٢٦٩,٨	١٣٣,٦	٠,٥٠	٠,٦٩
٢٠١٢/٢٠١١	٣٤٩,٥	١٦٢,٣	٠,٤٦	٠,٢١
٢٠١٣/٢٠١٢	٤٠٢,٦	١٩٩,٢	٠,٤٩	٠,٢٣
٢٠١٤/٢٠١٣	٣٩٧,٤	٢٠٢,١٤	٠,٥١	٠,٠١
٢٠١٥/٢٠١٤	٣٧٧,٩	٢١٢,٦	٠,٥٦	٠,٠٥
٢٠١٦/٢٠١٥	٣٦٧,٣	٢١٣,٧	٠,٥٨	٠,٠١

المصدر:

- العمود الأول من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعي لمنشآت القطاع الخاص والعام"، أعداد متفرقة.
- باقي الأعمدة محسوبة اعتماداً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعي لمنشآت القطاع الخاص والعام"، أعداد متفرقة.

ومن الجدول السابق يتضح أن مساهمة القطاع الصناعي الخاص بدون البترول في القيمة المضافة بالقطاع الصناعي لم يتعد ٠,٥٨ عام ٢٠١٦/٢٠١٥، إضافة إلى انخفاض معدل نمو القيمة المضافة للقطاع الصناعي الخاص بدون البترول، وأيضاً استمرار مساهمة قطاع البترول المرتفعة في هذا القطاع خلال فترة الدراسة مما يشير إلى عدم حدوث تغير هيكلي ملموس في هذا القطاع خلال فترة الدراسة، رغم ما أتخذ من إجراءات وسياسات لجذب الاستثمارات إلى هذا القطاع بهدف تنمية ذلك القطاع، هذا من جانب وعلى الجانب الآخر تؤكد قوة ارتباط القطاع بالعالم الخارجي وهو ما انعكس في الأثر الكبير للأحداث الخارجية عليه، حيث انخفضت مساهمته في إجمالي القيمة المضافة خلال عامي ٢٠٠٣/٢٠٠٤-٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ٠,٢٩، ٠,٢٤ على التوالي مقابل ٠,٤٥ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وقد يرجع ذلك إلى أحداث الخليج كما سبق وذكرنا، وأيضاً كان

الأثر سريعاً عقب الازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ حيث انخفضت مساهمة القطاع من ٠,٥٢ عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ٠,٤٣، ٠,٣٧، خلال عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ٢٠٠٩/٢٠١٠ على التوالي.

وعليه بات من الضروري تقييم أثر الاستثمار ولاسيما الأجنبي على هذا القطاع نظراً لعدم التغير الملموس في مساهمته خلال فترة الدراسة (سنة عشر عاماً) في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة للتذبذب صعوداً وهبوطاً في معدل نمو القطاع محل الدراسة وأتسامه بعدم الاستقرار خلال نفس الفترة، كذلك عدم حدوث تغير هيكل في قطاع الصناعة أي لم يتحقق نمو أو تنمية في قطاع الصناعة لصالح الصناعات التحويلية، هذا في ظل ما منح للاستثمار ولاسيما الأجنبي من العديد من التيسيرات والمزايا بهدف تنمية ذلك القطاع.

ثانياً: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر:

اختلفت الآراء حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو، فهناك من يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال زيادة التراكم الرأسمالي ورفع إنتاجية عناصر الإنتاج، نظراً لاستخدام تكنولوجيا متقدمة ومهارات إدارية أفضل تؤدي إلى استغلال أكفأ للموارد الإنتاجية المتاحة إضافة إلى مزايا الانفتاح على العالم الخارجي، وهناك من يرى أن أثره سلبي على النمو ويقرر أن النمو والتنمية لا يتحققا إلا من خلال الاستثمار المحلي.

وبتحليل تطور الاستثمار المحلي والأجنبي وحصصه القطاع الصناعي بدون البترول من كل منهما، يتضح انخفاض قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى القطاع محل الدراسة مقارنة بالاستثمار المحلي، فلم يتجاوز الاستثمار الأجنبي المباشر ٥% في المتوسط من قيمة إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافد إلى مصر خلال فترة الدراسة رغم ما منح من تيسيرات عديدة، فقد بلغت أقصى قيمة له ٩% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وكانت أقل قيمة ٢% بعد عام ٢٠١١/٢٠١٢ حتى عام ٢٠١٥/٢٠١٦ نظراً للأحداث السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد، ثم عاود الارتفاع مرة أخرى ولكن لم يتخطى ٦% عام ٢٠١٦/٢٠١٧. وعليه يمكن الجزم بانخفاض النسبة الموجهة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع الصناعي بدون البترول. أو أن القطاع الصناعي بدون البترول لم يكن القطاع الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر نظراً لتزايد القيم الوافدة إلى مصر بصفة عامة حتى عام ٢٠١٦/٢٠١٧.

بينما حقق الاستثمار المحلي الموجه إلى القطاع الصناعي بدون البترول ما قيمته ١٤% في المتوسط من قيمة إجمالي الاستثمار المحلي خلال فترة الدراسة، وكانت أقصى قيمة له خلال عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ حيث بلغ ٢٧%، في حين بلغت أدنى قيمة له ٩% عام ٢٠١١/٢٠١٢ للأسباب السابق ذكرها. وهو ما يتضح من الجدول رقم (٣) والشكل رقم (٣).

جدول رقم (٣)

حصة القطاع الصناعي بدون البترول من الاستثمار المحلي والأجنبي

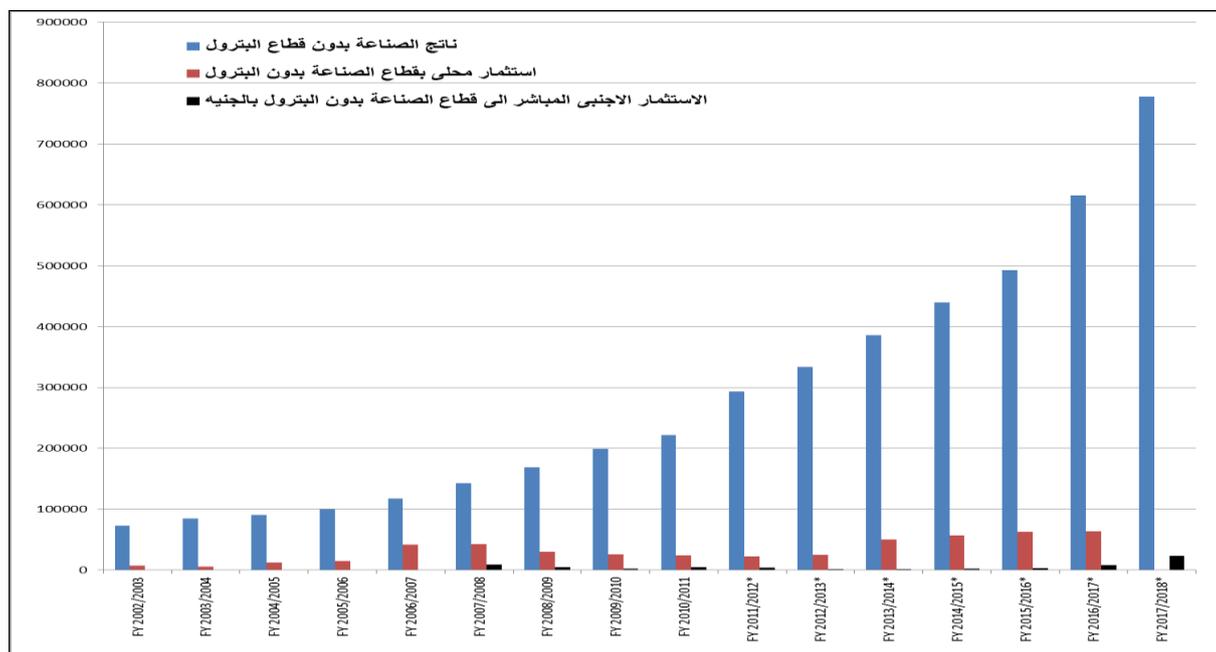
حصة قطاع الصناعة بدون البترول من إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	حصة قطاع الصناعة بدون البترول من إجمالي الاستثمار المحلي	إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لقطاع الصناعة بدون البترول بالدولار	إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولار	الاستثمار المحلي بقطاع الصناعة بدون البترول بالأسعار الجارية	إجمالي الاستثمار المحلي بالأسعار الجارية	بيان
--	٠,١١	--	٧٠٠,٦	٧٤٠٠٩	٦٨١٠٣,١	٢٠٠٣/٢٠٠٢
--	٠,٠٨	--	٤٠٧,٢	٦٠٤٥,٤	٧٩٥٥٦	٢٠٠٤/٢٠٠٣
--	٠,١٣	--	٤١٣٤,٥	١٢٧١٩,٦	٩٦٤٥٦,٤	٢٠٠٥/٢٠٠٤
--	٠,١٣	--	٩٠٩٧,٩	١٤٥١٤,٥	١١٥٧٤٠,٩	٢٠٠٦/٢٠٠٥
--	٠,٢٧	--	١٣٠٨٤,٣	٤١٩٥١	١٥٥٣٤١,٩	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٠,٠٩	٠,٢١	١٥٢٦,٩	١٧٨٠٢,٢	٤٢٣٠٠,١	١٩٩٥٣٤,٧	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٠,٠٧	٠,١٥	٨٥١,٩	١٢٨٣٦,١	٢٩٦٩١,١	١٩٧١٣٧,٢	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٠,٠٤	٠,١١	٤٥٦,٣	١١٠٠٨,١	٢٥٥٤٥,٣	٢٣١٨٢٧,٢	٢٠١٠/٢٠٠٩
٠,٠٨	٠,١٠	٨٠٣,٩	٩٥٧٤,٤	٢٣٧٦٦,٩	٢٢٩٠٦٦,٤	٢٠١١/٢٠١٠
٠,٠٦	٠,٠٩	٧٣٢,٦	١١٧٦٨,١	٢٢٥٢٩	٢٤٦٠٦٨,٢	٢٠١٢/٢٠١١
٠,٠٢	٠,١٠	٢٦١	١٠٢٧٣,٦	٢٥١١٠,٤	٢٤١٦١٢,٢	٢٠١٣/٢٠١٢
٠,٠٢	٠,١٩	٢١٥,٣	١٠٨٥٥,٨	٥٠٣٤٧,٤	٢٦٥٠٩١,٣	٢٠١٤/٢٠١٣
٠,٠٢	٠,١٧	٢٨٢,٦	١٢٥٤٦,٢	٥٦٦٥٩,١	٣٣٣٧٠٩,٣	٢٠١٥/٢٠١٤
٠,٠٢	٠,١٦	٤٢٣,٢	١٢٥٢٨,٧	٦٣٠٠٧,٤	٣٩٢٠٣٨,٩	٢٠١٦/٢٠١٥
٠,٠٦	٠,١٢	٧٧٦,٤	١٣٣٦٦,١	٦٣٧٤٠,٩	٥١٤٣٠,٩	٢٠١٧/٢٠١٦
٠,٠٥	٠,١٤	١٣١٤,٣	١٣١٦٣,١	--	--	٢٠١٨/٢٠١٧

المصدر:

- الأعمدة من ١ - ٤ من البيانات المنشورة على موقع البنك المركزي المصر <https://www.cbe.org.eg>
- باقي الأعمدة محسوبة بواسطة الباحث.

الشكل رقم (٣)

ناتج القطاع الصناعي بدون البترول والاستثمار المحلي والأجنبي المباشر



المصدر :

- تم بواسطة الباحث اعتماداً على البيانات بالجدول رقم (٣).

ومن الشكل يتضح النمو المتزايد لنواتج القطاع الصناعي بدون البترول بينما يتذبذب الاستثمار المحلي صعوداً وهبوطاً بعيداً عن الاتجاه العام لنواتج القطاع الصناعي ، أما الاستثمار الأجنبي فكان منخفض بدرجة لا تتناسب مع النمو في القطاع الصناعي بدون البترول ، وهو ما دعي إلى أهمية قياس العلاقة بين النمو في الاستثمار الأجنبي والنمو في القطاع الصناعي، للوقوف على قدرة القطاع الصناعي بدون البترول على جذب الاستثمار الأجنبي ومن ثم جدوى تبنى الدولة سياسة جذب الاستثمار الأجنبي وجدوى التوسع في منحة العديد من المزايا.

والجدول التالي يؤكد أن القطاع الصناعي بدون البترول لم يكن الجهة المفضلة للاستثمار الأجنبي فقد جاء في المرتبة الثالثة بعد قطاع البترول والخدمات وعلى رأسها قطاع التمويل الذي كان يتنافس مع قطاع الإنشاء والقطاع العقاري والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومن الضروري الإشارة الى أن بيانات الجدول تفصح عن أن البند (رقم ٦ غير موزع) من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى مصر يقدر بما لا يقل عن ٢٠% في المتوسط خلال فترة الدراسة وهو ما يحتاج الى البحث في استخدامات هذه الاستثمارات، لتحديد وجهتها وأثرها على الاقتصاد المصري.

الجدول رقم (٤)

التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر (القيمة بالمليون دولار)

بيان	/٢٠٠٧ ٢٠٠٨	/٢٠١٠ ٢٠١١	/٢٠١١ ٢٠١٢	/٢٠١٣ ٢٠١٤	/٢٠١٥ ٢٠١٦	/٢٠١٧ ٢٠١٨
إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر	١٧٨٠٢,٢	٩٥٧٤,٤	١١٧٦٨,١	١٠٨٩٢,٩	١٢٥٢٨,٧	١٣١٦٣,١
١- البترول	٨٠٩٨,٣	٧٠١٤,٧	٧١٠,١	٧٨١٤,٨	٦٧١٠,٧	٨٨٥٩,١
٢- صناعي	١٥٢٦,٩	٨٠٣,٩	٧٣٢,٦	٢١٥,٣	٤٢٣,٢	٣١٤,٣
٣- زراعي	١٢٣,٣	٣٠,٤	٨٠,٧	٢٥,٨	٠,٧	١٥,٣
٤- إنشائي	٤٢٣,٨	١٠٨,٨	١٢٧,٢	٢٣٨,٣	١٨٦,٨	٥٩٠,٨
٥- خدمي	٩٢٨,٤	٦٢٠,٢	٢١٩٦,٦	٤٣١	١٢٩٩,٦	١٤٧٦
عقاري	٣٩٤,٩	١٣٤	٨٦,٢	١٤٩,٤	٤٥٩,٤	٣٥٥,٢
تمويلي	٢١٨٧,٦	١١٤	٢١٢,٧	١١١,٥	٤٧٤,٨	٢٤٤,٧
سياحي	١٩٣,٧	١٥٨	٤١,٧	١٣	٣٣,٩	٤٣
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	١٨,٥	٧	١٣٩٠,٩	٢	٥٨	٤٤٤,٦
خدمي آخر	--	٢٠٧,٢	٤٦٥,١	١٥٥	٢٧٣,٥	٣٨٨,٥
٦- غير موزع	٣٩٠٦,٨	٩٩٦,٤	١٥٣٠	٢١٦٧,٧	٣٩٠٧,٧	٩٠٧,٦

المصدر:

- البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي"، أعداد متفرقة.

ثالثاً: قياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في القطاع الصناعي:

حظيت العوامل المسببة للنمو على اهتمام أقطاب المدرسة الكلاسيكية مثل آدم سميث ومالتس في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، ويتحقق النمو وفقاً لآراء هذه المدرسة نتيجة للنمو السكاني ولكن نظراً لفرض ثبات الكمية المتاحة من الأرض وفرض سريان قانون تناقص الغلة مع تزايد عدد السكان والتي تؤدي إلى زيادة الناتج بمعدل أقل من الزيادة في القوة العاملة، ولذلك تنخفض الأجور حتى الوصول إلى حد الكفاف وبالتالي الحالة الساكنة، هذا وقد حاول ريكاردو الاهتمام بالتعميق الرأسمالي بصورة أسرع من النمو السكاني وبافتراض عدم حدوث التقدم الفني توصل إلى أن عملية التعميق الرأسمالي ستستمر حتى يتم الوصول إلى الحالة الساكنة والتي لا يتحقق فيها أي استثمار صافى على الإطلاق بفعل قانون تناقص الغلة للعلاقة بين كمية رأس المال بالنسبة للعامل وحجم الإنتاج.

ونظراً لعدم تحقق هذه التنبؤات (الحالة الساكنة) في البلاد الرأسمالية في هذه الآونة، لأن التقدم الفني ساهم في استمرار التنمية الاقتصادية، وفي أعقاب الكساد العظيم أهتم الاقتصاديون بالمشكلات المترتبة على

الوصول إلى الحالة الساكنة من انخفاض الأنفاق الاستثماري لانخفاض الأرباح ورغبة الأفراد في الادخار عند مستوى التوظيف الكامل وعجز السياسة النقدية في القضاء على الركود.

وفي أواخر الأربعينات عقب الحرب العالمية الثانية ومع تزايد اهتمام شعوب وحكومات الدول المستقلة بالعمل على القضاء على الفقر والتخلف تزايد الاهتمام بنظريات النمو، وقد حاول الأستاذان هارود ودومار دراسة العلاقة بين التكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي .

حيث عالج دومار أثر الاستثمار في الطلب الكلي والذي قرر من خلال نموذجة بأن الاستثمار لا بد وأن ينمو بمعدل الميل الحدى والمتوسط للادخار، مقدار الإنتاجية الحدية والمتوسطة لرأس المال إذا أردنا المحافظة على مستوى التوظيف الكامل. أي أنه أهتم بالمتطلبات الاستثمارية اللازمة لاستمرار التوظيف الكامل، وهى أن ينمو الاستثمار الصافي والنتاج الصافي بمعدل ثابت هو σ (صقر، ١٩٧٧).

$$\frac{\Delta \bar{y}_t}{\bar{y}_t} = \frac{\Delta I_t}{I_t} = \alpha \sigma$$

حيث أن: σ معامل الأنتاج لرأس المال α معامل الأدخار

أما هارود فنموذجة يشبه إلى حد كبير نموذج دومار، ففي سبيل استكشاف إمكانية تحقيق النمو المستمر فقد أهتم بتحديد نظرية الاستثمار من خلال نموذجه والذي اعتمد على التفرقة بين المعدل الفعلي للنمو والمعدل المرغوب فيه، والمعدل الطبيعي للنمو والذي يتحدد بما تسمح به الزيادة في السكان والتحسينات الفردية كما يرى هارود، والذي توصل إلى أن النمو المرغوب فيه يستمر بمعدل نسبي ثابت طالما ظلت القيم الخاصة بكل من معدل الادخار والمعامل الحدى لرأس المال على ماهي عليه. ومن ثم فإن نموذج هارود يشبه النماذج الخاصة بالتفاعل بين المضاعف والمعدل مع فارق وحيد هو أن المعدل في نموذج هارود لا يتضمن أي فترة للإبطاء وهذا يجافى الواقع (صقر، ١٩٧٧).

$$G_W = \frac{S}{C_r}$$

حيث أن: G_W معدل النمو المرغوب فيه S معدل الأدخار C_r المعامل الحدى لرأس المال

أما النظرية النيوكلاسيكية للنمو والتي تمثلت في كتابات كل من سولو، وسوان، وميد حيث افترضوا للتأثير على كل من معدل الادخار والمعامل الحدى لرأس المال التخلي عن فرض ثبات نسب امتزاج عناصر الإنتاج، أي إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية وعدم جمود الأسعار وأن العمل ورأس المال هما عنصران الإنتاج الوحيدان وعدم وجود تقدم فنى، وتوصلوا إلى أن الإنتاج سيتجه للنمو بنفس المعدل الذى تنمو به عناصر الإنتاج نتيجة لافتراض ثبات الغلة بالنسبة للحجم، والمعادلة التالية تحدد شرط النمو المستقر (صقر، ١٩٧٧).

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{s}{v} = n$$

حيث أن: n معدل نمو القوة العاملة S معدل الأدخار V معامل رأس المال

مما سبق نجد أن هناك اتفاق بين الاقتصاديين رغم اختلاف انتماءاتهم الفكرية على أن أهم محددات النمو الكلية والقطاعية تتمثل في النمو السكاني لزيادة فرص توليد قوة عاملة كفاء، الاستثمار الصافي، التقدم الفني، الادخار على اعتبار أنه محدد أساسي للاستثمار المحلي، مع الأخذ في الاعتبار فترات الإبطاء.

وبالتالي ولدراسة أثر الاستثمار الأجنبي على نمو القطاع الصناعي بدون البترول لا يمكن إسقاط أهمية الاستثمار المحلي والعاملين في القطاع الصناعي بدون البترول لتأثيرهما المباشر على نمو القطاع محل الدراسة.

أما باقي العوامل من استقرار سياسي، تقدم فني، سياسات اقتصادية (سعر الصرف، الضرائب، الرسوم الجمركية... الخ)، إضافة إلى الأثر الغير مباشر لزيادة الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي والذي يولد طلب على المدخلات الإنتاجية ومن ثم توليد دخول تؤدي أولاً إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ومن ثم دفع المنتجين إلى تلبية هذا الطلب من خلال زيادة استثماراتهم مرة أخرى، وثانياً سيتم زيادة الادخار الذي يوجه إلى الاستثمار، وبالتالي مرحلة أخرى من مراحل النمو، كما أن نمو القطاع الصناعي ومن ثم نمو الناتج الإجمالي يؤدي إلى زيادة الدخل الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي سواء استهلاكي أو استثماري ومن ثم محاولة المنتجين زيادة إنتاجهم ومن ثم استثماراتهم مرة أخرى ومن ثم الدخول في مرحلة أخرى من النمو.... الخ فسوف يتضمنها المتغير العشوائي.

وعليه يمكن صياغة نموذج الدراسة باستخدام النموذج الخطي البسيط وفق طريقة المربعات الصغرى (OLS) على النحو التالي:

$$PI_t = F(LI_{t-1}, FDI_{t-1}, E_t, PI_{t-1}) \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن:

المتغير التابع:

PI تشير إلى ناتج القطاع الصناعي بدون البترول.

المتغيرات المستقلة:

LI تشير إلى الاستثمار المحلي الموجه إلى القطاع الصناعي بدون البترول.

FDI تشير إلى الاستثمار الأجنبي الموجه إلى القطاع الصناعي بدون البترول

E تشير إلى العمالة في القطاع الصناعي بدون البترول.

وللحصول على المرونة مباشرة يمكن صياغة الدالة السابقة مرة أخرى على هيئة الفروق الأولى للوغاريتم المتغيرات أي بصيغة معدلات النمو كما يلي:

$$Y_t = f(X1_{t-1}, X2_{t-1}, X3_t, Y_{t-1}) \dots \dots \dots (2)$$

وبالتالي يمكن كتابة معادلة الانحدار على النحو التالي:

$$y_t = a \pm \beta_1 x1_{t-1}, \beta_2 x2_{t-1}, \beta_3 x3_t, \beta_4 y_{t-1} \pm u \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن:

a المقدار الثابت

y_t تشير إلى معدل نمو PI
 x_1 تشير إلى معدل نمو LI
 x_2 تشير إلى معدل نمو FDI
 x_3 تشير إلى معدل نمو E
 U تشير إلى المتغير العشوائى ويشمل كل المتغيرات التي تؤثر على النموذج وغير مدرجة بالنموذج
 t تشير إلى السنوات
 $(\beta_1 \beta_2 \beta_3 \beta_4)$ تشير إلى معاملات النموذج

تطبيق النموذج :

تم الحصول على بيانات ناتج القطاع الصناعي بدون البترول ، بيانات العمالة في القطاع الصناعي بدون البترول من الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء ، "النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعي لمنشآت القطاع الخاص والعام" أعداد متفرقة". وبيانات الاستثمار الأجنبي الموجه الى القطاع الصناعي بدون البترول وبيانات الاستثمار المحلى الموجه الى القطاع الصناعي بدون البترول من البيانات المنشورة على موقع البنك المركزي المصري <https://www.cbe.org.eg>.

وكانت نتائج تطبيق النموذج على النحو التالي:

- تم اجراء اختبار Jarque-Bera لقياس اعتدالية توزيع المتغيرات المستقلة والتابعة وكانت النتائج كما بالجدول رقم (٥)

جدول رقم (٥)

نتائج اختبار اعتدالية مؤشرات المعادلة الأولى: ناتج الصناعة بدون قطاع البترول

المؤشرات	المقاييس	المتوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	معامل الالتواء	معامل التفلطح	Jarque-Bera	مستوى المعنوية	العدد
ناتج الصناعة بدون قطاع البترول		0.159	0.15	0.052	0.531	2.499	0.86	0.650	15
استثمارات محلية بقطاع الصناعة بدون البترول		-0.004	0.01	0.128	-0.825	2.929	1.705	0.426	15
الاستثمار الأجنبي المباشر الى قطاع الصناعة بدون البترول		0.128	0.128	0.446	-0.038	2.145	0.461	0.794	15
العمالة في قطاع الصناعة بدون البترول		-0.005	-	0.023	0.128	2.893	0.048	0.976	15

ومن الجدول رقم (٥) وباستخدام اختبار Jarque-Bera اتضح اعتدالية توزيع المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، أي استثمارات محلية بقطاع الصناعة بدون البترول، الاستثمار الأجنبي المباشر الى قطاع الصناعة بدون البترول، العمالة في قطاع الصناعة بدون البترول ، وناتج الصناعة بدون قطاع البترول، عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥).

- اختبار جذر الوحدة لمتغيرات المعادلة من خلال أساليب كل من : LLC,ADF,PP، وكانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٦)

نتائج اختبارات جذر الوحدة لمؤشرات المعادلة الأولى

الاختبارات	القيمة المحسوبة	مستوى المعنوية	القرار الإحصائي
Levin, Lin & Chu t	-1.89500	0.0290*	H_0 رفض
ADF – Fisher Chi-square	23.4899	0.0028**	H_0 رفض
PP – Fisher Chi-square	22.8692	0.0035**	H_0 رفض

* دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٥

** دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١

يتضح من الجدول رقم (٦) أن القيمة المحسوبة لإحصاء اختبارات ADF, PP, LLC، دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥)، ومن ثم رفض فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة، الأمر الذي يدل على سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الخارجية والداخلية واستقرارها عند المستوى $(0) \sim I$ ، أي بدون أية فروق.

تم اختبار التكامل المشترك بين متغيرات المعادلة باستخدام أسلوب Phillips-Ouliaris Cointegration test، دلت النتائج على أن القيمة المحسوبة لإحصاء كل من: z-statistic، tau-statistic، غير دالة عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥)، ومن ثم قبول فرض العدم القائل بعدم وجود علاقات في الأجل الطويل بين متغيرات المعادلة، عدا متغير العمالة في قطاع الصناعة بدون البترول، حيث يوجد تكامل مشترك لذلك المتغير وبين ناتج الصناعة بدون قطاع البترول. والجدول التالي يوضح ما سبق.

جدول رقم (٧)

نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات المعادلة

المؤشرات	tau-statistic	مستوى المعنوية	z-statistic	مستوى المعنوية
ناتج الصناعة بدون قطاع البترول	-4.898575	0.1102	-	0.1001
استثمارات محلية بقطاع الصناعة بدون البترول	-3.522611	0.4607	-	0.4922
الاستثمار الأجنبي المباشر الى قطاع الصناعة بدون البترول	-4.618010	0.1526	-	0.8465
العمالة في قطاع الصناعة بدون البترول	-7.839305	0.0028**	-	0.3689

** دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١

٤- مصفوفة ارتباط بيرسون، تم تطبيق معامل ارتباط بيرسون لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات البحث وتم التوصل إلى النتائج التالية كما يوضحها الجدول رقم (٨):

- توجد علاقة معنوية موجبة بين ناتج الصناعة بدون قطاع البترول وكل من العمالة في قطاع الصناعة بدون البترول، و ناتج الصناعة بدون قطاع البترول بفترة أبطاء واحدة، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).
- لا توجد علاقة معنوية بين ناتج الصناعة بدون قطاع البترول ، وبين كل من: استثمارات محلية بقطاع الصناعة بدون البترول بفترة أبطاء واحدة ، الاستثمار الأجنبي المباشر الى قطاع الصناعة بدون البترول بفترة أبطاء واحدة ، وذلك عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥).

جدول رقم (٨)

مصفوفة ارتباط بيرسون لقياس معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة و ناتج الصناعة بدون قطاع البترول

المؤشرات	ناتج الصناعة بدون قطاع البترول	استثمارات محلية بقطاع الصناعة بدون البترول بفترة أبطاء واحدة	الاستثمار الأجنبي المباشر الى قطاع الصناعة بدون البترول بفترة أبطاء واحدة	العمالة في قطاع الصناعة بدون البترول	ناتج الصناعة بدون قطاع البترول بفترة أبطاء واحدة
ناتج الصناعة بدون قطاع البترول	١				
استثمارات محلية بقطاع الصناعة بدون البترول بفترة أبطاء واحدة	٠,٣٠٩	١			
الاستثمار الأجنبي المباشر الى قطاع الصناعة بدون البترول بفترة أبطاء واحدة	٠,٣٦١	0.223	١		
العمالة في قطاع الصناعة بدون البترول	*٠,٤٤٠	0.194	-0.223	١	
ناتج الصناعة بدون قطاع البترول بفترة أبطاء واحدة	*٠,٤٣٤	٠,٢٣٢-	٠,٠٤٤	٠,٠٨١	١

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥).

نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذاتي بطريقة المربعات الصغرى ، لتحديد تأثير كل من: استثمارات محلية بقطاع الصناعة بدون البترول بفترة أبطاء واحدة، الاستثمار الأجنبي المباشر الى قطاع الصناعة بدون البترول بفترة أبطاء واحدة، العمالة في قطاع الصناعة بدون البترول، ناتج الصناعة بدون البترول بفترة أبطاء واحدة على ناتج الصناعة بدون قطاع البترول.

وكما تشير النتائج بالجدول رقم (٩) أن كل المتغيرات المستقلة بالنموذج ذو تأثير إيجابي على المتغير التابع وتفسر مجتمعة حوالي ٦٠% من التغيرات في النموذج، وأن العمالة في قطاع الصناعة بدون البترول لها تأثير مضاعف حيث أن تغير بمقدار الوحدة في العمالة يؤدي الى تغير في ناتج القطاع الصناعي بدون البترول بمقدار ١,٠٣، يليه في الأهمية العلاقة التبادلية في ناتج القطاع الصناعي بدون البترول بتأخير فترة إبطاء واحدة حيث أن زيادة بمقدار الوحدة في ناتج القطاع في العام السابق تؤدي الى زيادة بمقدار ٠,٥ في ناتج العام الحالي، يليه الاستثمار المحلي حيث أن تغير بمقدار الوحدة في الاستثمار المحلي في العام السابق

تؤدى إلى تغير بمقدار ٠,٠٩ في ناتج القطاع الصناعي في العام الحالي، وأخيراً يأتي الاستثمار الأجنبي المباشر ذو الأثر المنخفض على نمو قطاع الصناعة بدون البترول حيث أن تغير بمقدار الوحدة في الاستثمار الأجنبي المباشر في العام السابق يؤدى الى تغير في نمو القطاع بمقدار ٠,٠٥ في العام الحالي، والجدول التالي يوضح ما سبق.

جدول رقم (٩)

نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذاتي بطريقة المربعات الصغرى

VIF	Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variables
1.812220	0.4323	0.822081	0.117199	0.096347	X1(-1)
1.954405	0.0624	2.126310	0.022762	0.048400	X2(-1)
1.863947	**0.0036	3.911171	0.262121	1.025198	X3
2.130102	**0.0094	3.289615	0.156888	0.516100	Y(-1)
--	0.0287	2.601432	0.031602	0.082210	C
Y = 0.08 + 0.097*X1(-1) + 0.049*X2(-1) + 1.03*X3 + 0.52*Y(-1)					
R ² =59.9% wald F-test= 16.9 sig=0.001*** AIC =-3.2 SC= -3.04 HQC= -3.3 RMSE=0.033 U= 0.099 DW=1.8					
Jarque-Bera Test=1.25 sig=0.54 Breusch-Godfrey=0.013 sig=0.98 Heteroskedasticity BPG=0.43 sig=0.79 Ramsey RESET= 0.26 SIG.=0.80					

*دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

هذا وقد تم إجراء مجموعة من الاختبارات التي تدل على القوة التفسيرية للمتغيرات المختلفة المستخدمة في النموذج كما يلي:

- معامل التحديد (R²)، وهو المعامل المفسر للتغيرات المحققة في المتغير التابع بسبب التغيرات في المتغيرات المستقلة، واتضح من التحليل أن المتغيرات المستقلة تفسر (60%) من التغير الكلي في المتغير التابع (ناتج الصناعة بدون قطاع البترول)، وبإقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.
- اختبار معنوية متغيرات النموذج ككل (أو اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار) تم استخدام اختبار (Wald F test)، وحيث أن قيمة اختبار (Wald F test) هي (١٦,٩) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠٠١) مما يدل على تأثير المتغيرات المستقلة ككل على ناتج الصناعة بدون قطاع البترول.
- تم اختبار معنوية كل متغير مستقل على حدة t-test ودل على أن المتغيرات المستقلة ذات المعنوية في نموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام (HAC-Newey-West) كأحد طرق التغيرات Covariance

Method هي : العمالة في قطاع الصناعة بدون البترول، ، ناتج الصناعة بدون قطاع البترول بفترة أبطاء واحدة، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

- لتحديد مدى وجود ازدواج خطى Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض تم حساب معامل تضخم التباين (VIF) وهي اختصار Variance Inflation Factor لكل متغير مستقل على حده مع باقي المتغيرات المستقلة، وقد اتضح أن المتغيرات المستقلة المقبولة ضمن نموذج الانحدار الخطي المتعدد الذاتي لا تعاني من مشكلة الازدواج الخطي في أي من هذه المتغيرات حيث أن قيم VIF أقل من (١٠) مما يدل على عدم وجود مشكلة ازدواج خطي خطير بالنموذج.
- تم اختبار Ramsey RESET Test لتوصيف أخطاء النموذج فيما يتعلق بكل من: قياس مدى كفاية وملائمة المتغيرات المستقلة بالنموذج ، تحديد مدى دقة التوصيف الصحيح لنموذج الانحدار سواء كان وفق الصيغة الخطية أو غير الخطية، قياس الارتباط التسلسلي بين الأخطاء عن طريق إضافة القيم التنبؤية للمتغير التابع من الدرجة الثانية أو الثالثة ، ومن ثم التعرف على مدى المتغير المعنوي في القدرة التفسيرية للنموذج، وذلك كما يلي:

جدول رقم (١٠)
اختبار Ramsey RESET لقياس ملائمة ودقة التوصيف لنموذج الانحدار الذاتي

الاختبار	قيمة الاختبار	Df	مستوى المعنوية
t-statistic	0.258423	18	0.8026
F-statistic	0.066783	(1, 18)	0.8026
Likelihood ratio	0.116384	1	0.7330

وبإجراء اختبار Ramsey RESET test ، أتضح أن مستوى المعنوية لاختبارات كل من :
t-statistic ، F-statistic ، Likelihood Ratio أكبر من (٠,٠٥)، مما يدل على قبول فرض العدم الذي
ينص على كفاية وملائمة المتغيرات المستقلة بالنموذج ، ودقة توصيف النموذج وفق صيغة الانحدار الذاتي.

رابعاً: النتائج والتوصيات:

١ / النتائج:

١. الثبات النسبي لمساهمة قطاع الصناعة بدون البترول في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، وعدم حدوث تغير هيكلي داخل قطاع الصناعة لصالح الصناعات التحويلية، أي لم يتحقق نمو أو تنمية لقطاع الصناعة، وبالتالي عدم تحقيق الهدف الأساسي لفتح الباب على مصرعيه للاستثمار الأجنبي في ذلك القطاع .
٢. انخفاض قيمة ونسبة الاستثمار الأجنبي الموجهة إلى قطاع الصناعة بدون البترول من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر واستحواذ البترول على الجانب الأكبر منه.
٣. انخفاض تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي بدون البترول، حيث أن تغير بمقدار الوحدة في الاستثمار الأجنبي المباشر في العام الحالي يؤدي الى تغير في نمو القطاع بمقدار ٠,٠٥ في العام التالي.
٤. يفوق تأثير الاستثمار المحلي تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن تغير بمقدار الوحدة في الاستثمار المحلي في العام السابق تؤدي إلى تغير بمقدار ٠,٠٩ في ناتج القطاع الصناعي بدون البترول في العام الحالي.
٥. أهمية العلاقة التبادلية بين ناتج القطاع الصناعي بدون البترول بتأخير فترة إبطاء واحدة وبين ناتج ذات القطاع، حيث أن زيادة بمقدار الوحدة في ناتج القطاع في العام السابق تؤدي الى زيادة بمقدار ٠,٥ في ناتج العام الحالي.
٦. تعتبر العمالة من المتغيرات الأكثر تأثيراً على ناتج القطاع الصناعي، حيث أن تغير بمقدار الوحدة في العمالة يؤدي الى تغير في ناتج القطاع الصناعي بدون البترول بمقدار ١,٠٣.

ب / التوصيات :

١. إعادة النظر في السياسات الاقتصادية الموجهة إلى قطاع الصناعة بدون البترول لعدم نجاح السياسات السابقة في تحقيق نمو أو تنمية هذا القطاع .
٢. اعاده النظر في التيسيرات التي منحت للاستثمار الأجنبي المباشر لعدم تحقيق الهدف الذي اتخذت من أجله هذه الإجراءات خلال فتره الدراسة، وتحديد الصناعات التي يجب أن يوجه إليها الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة حتى يمكن تحقيق التنمية المستهدفة لهذه الصناعات ومن ثم قطاع الصناعة بدون البترول.
٣. توجيه مزيد من الدعم والتيسيرات للاستثمار المحلي حيث أنه الأقدر على دعم النمو والتنمية بالقطاع الصناعي محل الدراسة مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر.
٤. التركيز على تدريب وتطوير العمالة لأنها الركيزة الأساسية لرفع إنتاجيتها ومن ثم نمو الناتج بالقطاع محل الدراسة.

المراجع:

أولاً المراجع باللغة العربية:

- البنك الأهلي المصري، "النشرة الاقتصادية"، اعداد مختلفة.
- البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي"، أعداد مختلفة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "الكتاب السنوي"، أعداد مختلفة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعي في منشآت القطاع الصناعي الخاص"، أعداد مختلفة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة السنوية لإحصاء الإنتاج الصناعي في منشآت القطاع الصناعي العام"، أعداد مختلفة.
- كمال، شريط (٢٠١٢). " تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر فى الدول العربية دراسة حالة: الجزائر، تونس، المغرب". مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد ٦، العدد الاول.
- بن قانه، اسماعيل (٢٠١٢). "اقتصاديات التنمية (نظريات- نماذج - استراتيجيات)". دار أسامة للنشر والتوزيع.
- حجازي، جمعة (٢٠١٩). " مفاهيم التنمية". www.ina-syrie.com/tbl_images/file0473.pdf.
- حسب الله، أميرة (٢٠٠٥). " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية - دراسة مقارنة (تركيا- كوريا الجنوبية - مصر)". الاسكندرية: الدار الجامعية، مصر، ص ٤٤.
- خضر، حسان (٢٠٠٤). "الاستثمارات الأجنبية المباشرة - تعاريف وقضايا". مجلة جسر التنمية، العدد ٦.
- خضير، حلا ؛ موفق، أحمد (٢٠١٠). "الاستثمار الأجنبي واثره في البيئة الاقتصادية". مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد ٨٠.
- داود، حسام ؛ عريبات، ياسر (٢٠١٥). " عن أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في نمو إنتاجية الصناعات التحويلية في الأردن للفترة ١٩٩٥-٢٠١٥". دراسات العلوم الإدارية، المجلد ٤٢، العدد ٢.
- زيان، محمد (٢٠٠٤). "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال - نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد ١، العدد ١، ٢٠٠٤، ص ١١٧-١٤٨.
- صقر، احمد (١٩٧٧). "النظرية الاقتصادية الكلية". دار غريب للنشر والتوزيع، ص ٤٨٦-٥٢٠.
- عجمية، محمد ؛ وآخرون (٢٠٠٣). " التنمية الاقتصادية- مفهومها- نظرياتها- سياساتها". الدار الجامعية.
- عجمية، محمد ؛ وآخرون (٢٠١٠). " التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق". الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- العزاوي، كريم (٢٠١٦). " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٣)". مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٨، العدد ٣، ص ١٨٠-١٩٣.
- عبيد، جمال، محمود (٢٠٠٢). "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري"، رسالة دكتوراه، كلية تجارة، جامعة حلوان.
- عطيه، عبد القادر (٢٠٠٣). " اتجاهات حديثه في التنمية". الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
- لطف، علي (٢٠٠٧). "واقع ومستقبل الاستثمار في مصر"، المؤتمر السنوي الثاني عشر". جامعة عين شمس، دار الضيافة.
- محمد، نورية (٢٠١٢). "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستقبل الاستثمار المحلى العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة ١٩٩٢-٢٠١٠". رسالة دكتوراه، جامعة سانت كليمنس.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (٢٠٠٢). " مناخ الاستثمار في الدول العربية". العدد ١٧٧.
- موقع البنك المركزي المصري، <https://www.cbe.org.eg>.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- Agarwal, J. and Khan, M.A. (2011). "Impact of FDI on GDP: A comparative study of China and India". **International Journal of Business Management**, 6(10) 71-79.
- Asiedu, E. and Lien, D. (2011). "Democracy, foreign direct investment and natural resources". **Journal of International Economics**.
- Bilal, L. (2019). "Determinants of foreign direct investment in Arab countries during 1970– 2016". **International Journal of Advanced and Applied Sciences**.
- Borensztein, et al. (1998). "How does foreign direct investment affect economic growth?". **Journal of International Economics**, Volume 45 (1), pp. 115–35.
- Federico Carril-Caccia et al. (2018). "FDI in MENA: Impact of political and trade liberalisation process", **FEMISE Research Papers**.
- Jonathan A. B. and Xuan, V. (2009). "An analysis of the relationship between foreign direct investment and economic growth". **Applied Economics**, Volume 41 (13), pp. 1621–41.
- Sinha, M., Modak, A. and Sengupta, B. (2018). "Foreign Direct Investment and Indian Industries: A Dynamic Panel Study", **International Journal of Pure and Applied Mathematics**, Volume 118 No.18.
- Manuel, A. and Ricardo, M. (2005). "Foreign Investment in Developing Countries: Does it Crowd in Domestic Investment". <https://www.researchgate.net/publication>.
- Akulava, M. (2011). "The Impact of Foreign Direct Investment on Industrial Economic Growth in Belarus". **Belarusian Economic Research and Outreach Center**, BEROCC WP No.11.
- Ministry of Planning. (2019). "Egypt Foreign Direct Investment Inflow: Arab Countries: Saudi Arabia".
- Azeroual, M. (2016). "The Impact of Foreign Direct Investment on the Productivity Growth in the Moroccan Manufacturing Sector: Is Source of FDI important?". **Journal of International and Global Economic Studies**, 9(1), PP 29-45.
- Noor Al-Huda, A. et al. (2003). "Foreign Direct Investment in Manufacturing Sector in Malaysia". **the 47th Annual Conference of the Australian Agricultural and Resource Economics Society (AARES)**.
- Parantap, B. and Alessandra, G. (2007). "Foreign direct investment, inequality, and growth", **Journal of Macroeconomics**, Volume 29 (4), pp. 824–39.
- Pierre-Guillaume, M. and Khalid, S. (2014). "The Impact of Foreign Direct Investment in Arab Countries". **Policy Perspective (ERF)**, No 9.
- Samal, S. and Raju, D. (2016). "A Study of Foreign Direct Investment on Manufacturing Industry in India: An Emerging Economic Opportunity of GDP Growth and Challenges". **Arabian Journal of Business and Management Review**, Volume 6, Issue 3.
- UNCTAD (2015). "world Investment Report, reforming international investment governance", united nation, New York & Genève.
- UNCTAD (2005). "world Investment Report, transnational corporations and internationalization of R&D". united nation, New York & Genève..
- Xu Gang & Wang. (2007) "The Effect of FDI on Domestic Capital Formation, Trade and Economic Growth in Transition Economy: Evidence from China". **Global Economy Journal**.
- <https://ar.tradingeconomics.com/egypt/foreign-direct-investment>
- <https://www.albankaldawli.org>